العَرَب الاقتصادي

العدد 13576 | الثلاثاء 19 ربيع الأول 1448هـ | 1 سبتمبر 2026م

خلال الربع الأول من العام.. الوطني للتخطيط:

3.5% ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني

● الدوحة - العَرَب

حقق الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني في دولة قطر نمواً بنسبة 3,5% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026، وتعكس هذه النتائج صمود دولة قطر واستقرارها الاقتصادي رغم الظروف والتحديات الإقليمية التي أثرت على طرق التجارة وارتفاع تكاليف النقل والتأمين وزادت من الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية.

وأكد سعادة الدكتور عبد العزيز بن ناصر بن مبارك آل خليفة، الأمين العام للمجلس الوطني للتخطيط: «تُظهر المؤشرات الحديثة صمود الاقتصاد القطري ومدى فاعلية التخطيط طويل الأمد للدولة، ورغم التصعيد الجيوسياسي الذي فرض ضغوطاً خارجية، إلا أن قوة المؤسسات القطرية، ودقة الإدارة المالية، والاستثمارات الاستراتيجية قد مكنتنا من الحفاظ على الاستقرار وحماية المستهلكين والشركات ومواصلة تحقيق أهدافنا التنموية».

أضاف ورغم الأداء الإيجابي للقطاعات غير الهيدروكربونية، أدت القيود التي طالت حركة الشحن والصادرات في المنطقة مؤخراً إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني في دولة قطر بنسبة 25,8%، مما أدى إلى تراجع إجمالي الاقتصاد في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 7,0% على أساس سنوي.

وواصل القطاع غير الهيدروكربوني أداءه الإيجابي خلال الربع الأول من عام 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 3,5% على أساس سنوي. وجاء هذا الأداء مدعوماً بعدة قطاعات رئيسية، في مقدمتها قطاع التشييد والبناء بنمو بلغت قيمته 6,2% ليساهم بـ 1،374 مليون ريال قطري (1,2%) في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الهيدروكربوني. كما ساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بشكل ملموس عبر تحقيق نمو بنسبة 9,0% مضيفاً 1,314 مليون ريال قطري (1,1%) للناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني، تليها الأنشطة العقارية بنمو قدره 6,1% وبإضافة بلغت 814 مليون ريال قطري أي 0,7% إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني، وفي السياق ذاته، سجلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين نمواً بنسبة 4,8%، بمساهمه قدرها 774 مليون ريال قطري (0,7%) إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الهيدروكربوني. في حين حققت أنشطة الإدارة العامة نمواً بنسبة 4,0%، مضيفةً 580 مليون ريال قطري (0,5%) إلى إجمالي النمو.

عبد العزيز آل خليفة: قوة المؤسسات ودقة الإدارة المالية والاستثمارات الإستراتيجية مكنتنا من الحفاظ على الاستقرار

وتدل هذه المساهمات من القطاعات غير الهيدروكربونية على قوة الركائز الاقتصادية التي بُني عليها الاقتصاد القطري على مدى السنوات الماضية، كما تعكس القاعدة الاقتصادية المتنوعة لدولة قطر، بما يتماشى مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 والتي تهدُف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام، وتعكس أرقام الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر قوة ركائزها الاقتصادية وفعالية التدابير التي تم تنفيذها لحماية الاقتصاد، والحفاظ على استقرار السوق، وضمان استمرارية الخدمات الأساسية طوال الفترة الماضية.

ورغم التصعيد الجيوسياسي الإقليمي، حافظت دولة قطر على توفير إمداد متواصل للسلع والخدمات الأساسية، ودعم الشركات والمستهلكين من خلال تدابير مستهدفة، بالإضافة إلى الحفاظ على مستويات الثقة في الأسواق المالية والاقتصاد. وفي إطار هذه الجهود، عملت الجهات الحكومية خلال هذه المدة بتنسيق مباشر لمراقبة حالة الأسواق، والحفاظ على استمرار سلاسل الإمداد، ودعم الأنشطة الاقتصادية، وتقليل أثر انقطاع الإمدادات الخارجية على المواطنين والمقيمين وقطاع الأعمال.

لتعزيز التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية

الفيصل القابضة تدخل في شراكة إستراتيجية مع BKN301

أعلنت الفيصل القابضة عن إبرام شراكة استراتيجية مع BKN301، المزود الرائد لحلول التكنولوجيا المالية، وذلك لتأسيس شركة «اي اف اتش فينتك» للتجارة والخدمات المصرفية الرقمية في دولة قطر والمنطقة.

وتهدف هذه الشراكة إلى الجمع بين الخبرات المؤسسية الراسخة لشركة الفيصل القابضة، وشبكتها المحلية الواسعة، وعلاقاتها الممتدة في المنطقة، وبين المنصة التقنية المبتكرة لشركة BKN301، والتي تضم قدرات متقدمة في التنسيق التشغيلي (Orchestration)، وخبرة كبيرة في الخدمات المصرفية الرقمية والبنية التحتية للخدمات المالية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما يدعم تطوير ونشر حلول قابلة للتوسع في مجالي التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية في قطر ومنطقة الخليج.

● الدوحة - العَرَب

وتنسجم هذه الشراكة بشكل مباشر مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 الرامية إلى بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، حيث تمثل البنية التحتية المالية الرقمية والابتكار بقيادة القطاع الخاص ركيزتين أساسيتين لتحقيق هذه الرؤية. كما تضع هذه الشراكة الشركتين في موقع يمكّنهما من الإسهام في أجندة التحديث المالي المتسارعة على مستوى المنطقة.

وصرّح سعادة الشيخ جاسم بن فيصل آل ثاني، عضو مجلس إدارة الفيصل القابضة «يسعدني الترحيب بهذه الشراكة بين الفيصل القابضة و BKN301، التي تعكس النمو المتزايد لقدرات قطاع الخدمات المالية في قطر على استقطاب وتوظيف أحدث التقنيات العالمية لخدمة طموحاتنا الوطنية.

وأكد أن تطوير بنية تحتية مالية متقدمة يشكل إحدى الركائز الأساسية لرؤية قطر الوطنية 2030، وتؤكد مثل هذه الشراكات ما يمكن تحقيقه عندما تجتمع قوة المؤسسات المحلية مع الخبرات الدولية، بما يعزز مكانة الفيصل القابضة كشريك موثوق ومفضل لكبرى الشركات الإقليمية والعالمية.»

من جانبه، قال السيد علي محمودي، رئيس الشؤون الاستراتيجية في الفيصل القابضة: «تمثل هذه الشراكة خطوة مهمة نحو تطوير منظومة التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية في قطر، من خلال توطين تقنيات مثبتة النجاح في الأسواق المتقدمة وتكييفها لتلبية احتياجات المنطقة. ومن خلال الجمع بين الخبرات العالمية في التكنولوجيا المالية والوصول القوي إلى السوق المحلية، ستسهم هذه الشراكة في تسريع وتيرة الابتكار، وتعزيز البنية التحتية للخدمات المالية، ودعم النمو الأوسع في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي.»

بدوره، قال السيد ستيفن موتشولي، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة BKN301 «تنطلق هذه الشراكة من هدف مشترك يتمثل في تسريع تطوير الجيل القادم من البنية التحتية للتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي. نحن نجمع بين الرؤية المحلية، وقوة المؤسسات، والخبرة التقنية الدولية. تعمل BKN301 عند تقاطع اثنتين من أكثر المناطق الاقتصادية ديناميكية في العالم، وهما البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج،

جاسم بن فيصل: تعزيز مكانة الفيصل القابضة كشريك موثوق ومفضل لكبرى الشركات الإقليمية والعالمية

○ علي محمودي

ويؤكد هذا الاتفاق التزامنا الراسخ بهذا الموقع الاستراتيجي. إن مستقبل البنية التحتية المالية يتجه نحو حلول مدعومة بالذكاء الاصطناعي، عابرة للحدود، وقابلة للتوسع، ومرتبطة بشكل وثيق بالنمو الاستراتيجي للمنطقة.»

وتُعد الفيصل القابضة أحد أكبر المجموعات الاستثمارية الخاصة متعددة الأنشطة في دولة قطر، وقد أسسها سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني.

وتزاول الفيصل القابضة أعمالها من خلال شركاتها التابعة والشركات المرتبطة بها عبر مجموعة متنوعة من القطاعات تشمل العقارات، والضيافة، والتجارة، والإنشاءات وإدارة المشاريع، والخدمات مع التركيز بشكل خاص على التعليم والثقافة والرياضة. وتشمل استثمارات الفيصل القابضة أيضا حصتها في شركة أعمال ش.م.ع.ق.، أحد أكبر وأكثر الشركات تنوعاً في قطر، إلى جانب استثماراتها في قطاعي الضيافة والعقارات في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعمل شركة BKN301 على بناء طبقة البنية التحتية للبيانات المالية التي تربط بين الخدمات المصرفية الخاضعة للرقابة التنظيمية والذكاء الاصطناعي والأصول الرقمية في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وبصفتها شركة متخصصة في البنية التحتية للبيانات المالية، تعمل BKN301 على تنظيم البيانات المالية وحوكمتها وإتاحة الاستفادة من قيمتها عبر المؤسسات، ضمن بيئات مصرفية مرخّصة ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية. كما تدمج الشركة قدرات أصلية للذكاء الاصطناعي مباشرةً في العمليات المالية، وتربط بين التمويل التقليدي والبنية التحتية اللازمة لدعم الأصول الرقمية والمُرمّزة، بما يوفّر للجهات الخاضعة للرقابة التنظيمية في المنطقة طبقة بيانات موحّدة وحوكمة متكاملة يمكنها البناء عليها.

○ ستيفن موتشولي

ترأس الاجتماع ربع السنوي لمتابعة الأداء.. وزير التجارة:

تشجيع الاستثمار.. وتنمية الصناعات الوطنية

ترأس سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني، وزير التجارة والصناعة، الاجتماع ربع السنوي الثاني لمتابعة أداء الوزارة لعام 2026، بحضور سعادة الدكتور أحمد بن محمد السيد، وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية، وأصحاب السعادة الوكلاء المساعدين، إلى جانب السادة مديري الإدارات.

وجرى خلال الاجتماع استعراض أبرز النتائج التي حققتها قطاعات الوزارة خلال الربع الثاني من عام 2026، ومؤشرات الأداء في مختلف الإدارات، إلى جانب مستوى التقدم في تنفيذ الخطط والمشاريع والمبادرات ذات الأولوية، لا سيما في مجالات تطوير الخدمات والتحول الرقمي، وتعزيز جاذبية بيئة الأعمال والاستثمار، ودعم القطاع الخاص، وتنمية الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها، ودعم الصادرات القطرية والمنتج الوطني، وحماية حقوق الملكية الفكرية والمستهلك.

● الدوحة - العرب

وأكّد سعادة وزير التجارة والصناعة أن النتائج المحققة خلال الربع الثاني تعكس جهود فرق العمل في مختلف قطاعات الوزارة، مشيراً إلى أهمية البناء على ما تم إنجازه، وتسريع تنفيذ الخطط والمبادرات المعتمدة، ومواصلة الارتقاء بكفاءة الأداء وجودة الخدمات.

وشدد سعادته على مواصلة العمل بما ينسجم مع رؤية الوزارة الرامية إلى تحقيق الريادة في مجالات التجارة والصناعة وحماية المستهلك، ورسالتها في تعزيز جاذبية بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمار، وتنمية الصناعات الوطنية ودعم المنتج الوطني وتعزيز قدرته التنافسية ونفاذه إلى الأسواق الخارجية، بما يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني، ويسهم في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

تنفيذ الخطط والمبادرات المعتمدة

وناقش الاجتماع أبرز التحديات والفرص المرتبطة بتنفيذ الخطط والمبادرات المعتمدة، والحلول المقترحة لتعزيز كفاءة التنفيذ والارتقاء بجودة الخدمات وتحسين تجربة المستفيدين، بما يدعم تحقيق مستهدفات استراتيجية الوزارة ورؤية قطر الوطنية 2030.

وعكست مؤشرات خدمات منصة النافذة الواحدة خلال الربع الثاني من عام 2026، استمرار جهود الوزارة لتطوير منظومة خدماتها وتعزيز التحول الرقمي، حيث تم إنجاز 131،269 معاملة، بارتفاع نسبته 4% مقارنة بالربع الأول، نُفذ 86% منها إلكترونياً، فيما بلغت نسبة رضا المتعاملين عن التقديم الإلكتروني 93%، ووصلت نسبة رضاهم عن التقديم في مراكز الخدمات الحكومية إلى 96%. كما تم تطوير 15 خدمة، بنسبة نمو بلغت 25% مقارنة بالربع الأول، بما يسهم في تسهيل الإجراءات ورفع كفاءة الخدمات المقدمة.

وعلى صعيد قطاع شؤون التجارة، أظهرت المؤشرات استمرار النشاط في تأسيس الأعمال، حيث تم تسجيل 6،745 سجلاً تجارياً جديداً، بنسبة نمو بلغت 6،6% مقارنة بالربع الأول.

وفي مجال جذب الاستثمار الأجنبي، تم تأسيس 5،272 شركة غير قطرية خلال الفترة ذاتها، محققة نمواً بنسبة 60%، بما يعكس جاذبية بيئة الأعمال في دولة قطر وما توفره من فرص وتسهيلات للمستثمرين.

وفيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، واصلت الوزارة جهودها الرامية إلى توفير بيئة داعمة للابتكار والإبداع، حيث تم تسجيل 1،454 علامة تجارية، ومنح 130 براءة اختراع، إلى جانب تسجيل 81 حقاً من حقوق المؤلف خلال الربع الثاني، بنسبة نمو بلغت 88،4% مقارنة بالربع الأول.

وسجل قطاع شؤون الصناعة وتنمية الأعمال حجم استثمار تراكمي في القطاع الصناعي بلغ 248،44 مليار ريال قطري، فيما بدأ 11 مصنعاً جديداً الإنتاج خلال الربع الثاني، ليرتفع إجمالي عدد المصانع التي بدأت الإنتاج منذ بداية عام 2026 إلى 28 مصنعاً، بإجمالي استثمارات بلغت 253 مليون ريال قطري، بما يدعم نمو القاعدة الصناعية وتنويع الأنشطة الإنتاجية في الدولة.

ارتفاع المصانع المصدرة من 23%

كما أظهرت مؤشرات الصادرات ارتفاع نسبة المصانع المصدرة من 23% خلال الربع الأول إلى 25% خلال الربع الثاني، فيما ارتفعت صادرات القطاع الخاص من 0،8 مليار ريال قطري إلى 0،9 مليار ريال قطري، بنسبة نمو بلغت 12،5%، بما يعكس تطور القدرات التصديرية وتعزيز حضور المنتجات القطرية في الأسواق الخارجية.

ارتفاع المخزون الإستراتيجي 42% بما يعزز القدرة على تلبية احتياجات السوق

تسجيل 6745 سجلاً تجارياً جديداً بنسبة نمو بلغت 6.6%

تأسيس 5272 شركة غير قطرية محققة نمواً بنسبة 60%

وفي إطار دعم المنتج الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، ارتفع عدد المنتجات الوطنية خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 8% مقارنة بالربع المماثل من عام 2025. كما تم تحصيل رسوم جمركية بقيمة 11 مليون ريال قطري من تطبيق تدابير مكافحة الممارسات الضارة بنهاية الربع الثاني من عام 2026، بما يسهم في توفير بيئة تنافسية داعمة للصناعات والمنتجات الوطنية.

وفي سياق تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين الصناعيين، تم تقليص زمن إنجاز خدمة إصدار الموافقة المبدئية إلى يوم عمل واحد، بما يسهم في تسريع بدء المشاريع الصناعية وتحسين تجربة المستثمر وتعزيز تنافسية القطاع.

أما في قطاع شؤون المستهلك، فقد واصلت الوزارة تعزيز جهودها الرقابية وتفاعلها مع ملاحظات الجمهور، حيث تم تنفيذ 83،339 زيارة تفتيشية، بزيادة بلغت 11،5% مقارنة بالربع الأول، بما يدعم فاعلية الرقابة على الأسواق والالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لها.

وتزامن ذلك مع تعزيز فاعلية قنوات التواصل والاستجابة لملاحظات الجمهور، حيث تم تقليص متوسط المدة الزمنية لحل الشكاوى إلى 3،5 يوم، بما يعكس سرعة الاستجابة وتسريع الوصول إلى الحلول.

وشملت مؤشرات القطاع كذلك إصدار 3،498 ترخيصاً نوعياً خلال الربع الثاني من عام 2026، بنمو قدره 84،4% مقارنة بالربع الأول، وتضمنت التراخيص المرتبطة بالتخفيضات والعروض الترويجية، في إطار تنظيم الأنشطة الترويجية وتعزيز الشفافية في الأسواق.

منظومة الدعم

أما على مستوى منظومة الدعم، فقد بلغ العدد التراكمي للمستفيدين من دعم المواد التموينية 451،492 مستفيداً، فيما وصل العدد التراكمي للمستفيدين من دعم الأعلاف إلى 6،392 مستفيداً، وذلك حتى نهاية الربع الثاني من عام 2026.

وفي إطار تعزيز جاهزية منظومة المخزون الاستراتيجي وضمان استمرارية الإمدادات، ارتفع حجم المخزون الاستراتيجي بنسبة 42% مقارنة ببداية شهر مارس 2026، بما يعزز القدرة على تلبية احتياجات السوق والمحافظة على استقرار الإمدادات في ظل المتغيرات الراهنة.

وعلى مستوى قطاع الخدمات المشتركة، واصلت الوزارة الاستثمار في تطوير كوادرها ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، حيث ارتفع عدد البرامج التدريبية والتطويرية المقدمة لموظفي الوزارة بنسبة 40%، وتم تنفيذ 12 برنامجاً تدريبياً خلال عام 2026، إلى جانب دورات متخصصة في مجالات مكافحة التمويل غير المشروع، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفحص براءات الاختراع، بما يسهم في تعزيز القدرات المهنية وتطوير المهارات ودعم كفاءة الأداء في مختلف قطاعات الوزارة.

المنتدى الدولي للنقل الكهربائي ينطلق 7 سبتمبر

«المواصلات»: توظيف التقنيات الرقمية لتطوير منظومة متكاملة للنقل الذكي

● سامح الصديق

أكد المهندس عبدالله بن سيف السليطي وكيل الوزارة المساعد لشؤون النقل البري أن تقنيات النقل الكهربائي والمركبات ذاتية القيادة تبرز كأحد أهم الاتجاهات التي توليها وزارة المواصلات جُل الاهتمام لترسيخ مكانة دولة قطر كإحدى الدول الرائدة في تبني أنظمة وحلول النقل الذكي، من خلال تنفيذ مشاريع تعتمد على توظيف الذكاء الاصطناعي، لما توفره هذه التقنيات من فرص واعدة لرفع كفاءة منظومات النقل، وتقليل الانبعاثات الضارة على البيئة والصحة العامة، وتعزيز السلامة، وتطوير تجارب تنقل أكثر مرونة واستدامة».. مشيرا إلى أن الوزارة ستواصل العمل على تطوير منظومة متكاملة للنقل الذكي من خلال توظيف التقنيات الرقمية والأنظمة الحديثة وأنظمة الذكاء الاصطناعي في تخطيط وإدارة وتشغيل شبكة النقل والمواصلات.

وقال السليطي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس للإعلان عن الجهات الراعية للمنتدى الدولي للنقل الكهربائي والتنقل ذاتي القيادة والمقرر انعقاده يومي 7 و8 سبتمبر الجاري في مركز قطر الوطني للمؤتمرات إن قطاع النقل في دولة قطر يشهد تطورات متسارعة، ويحقق إنجازات مشهودا لها على الصعيد الإقليمي والعالمي، مدفوعاً بحرص وزارة المواصلات على تطوير حلول نقل ذكية ومستدامة وتوفير الخدمات اللوجستية المساندة، بما يلبي متطلبات المدن الحديثة ويسهم في تحسين جودة الحياة».

وأوضح السليطي أنه في هذا الإطار، أطلقت وزارة المواصلات إستراتيجية المركبات ذاتية القيادة، كما أشرفت بالتعاون مع شركائها على تنفيذ المرحلة الأولى من التجارب التشغيلية لمركبات الأجرة الكهربائية ذاتية القيادة «الروبو تاكسي» بهدف اختبار الجوانب التشغيلية والتقنية وتقييم مستويات السلامة والكفاءة، ومن المتوقع البدء في المرحلة الثانية من التجارب تمهيداً لتوسيع نطاق استخدامها مستقبلا ضمن منظومة النقل العام في الدولة».

تطوير البنية التحتية للمركبات الكهربائية

وردا على سؤال لـ «العرب» عن تطوير البنية التحتية لمحطات الشحن الكهربائية لمواجهة التوسع في استخدام حافلات النقل العام والمركبات الكهربائية قال وكيل وزارة المواصلات المساعد لشؤون النقل البري إنه على صعيد النقل الكهربائي، حققت دولة قطر تقدماً ملحوظاً في التحول نحو النقل العام الصديق للبيئة، حيث تم تحويل أكثر من 70 % من حجم أسطول حافلات النقل العام إلى كهربائية بالكامل، ومن المستهدف الوصول بهذه النسبة إلى 100 % بحلول عام 2030، فضلاً عن تطوير وتجهيز البنية التحتية اللازمة لدعم هذا التحول وضمان استدامته، لافتا إلى حرص الدولة ممثلة في وزارة المواصلات على الالتزام برؤية 2030 بتقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري في وسائل النقل واستبدالها بوسائل النقل التي تعتمد الطاقة النظيفة.

«الريل»: دعم المبادرات الوطنية الهادفة

قال المهندس أحمد محمد الصالح، رئيس قطاع شؤون العمليات في شركة سكك الحديد القطرية «الرّيل»، إن مشاركة الرّيل كراع بلاتيني في النسخة الثانية من المنتدى الدولي للنقل الكهربائي والتنقل ذاتي القيادة، تعكس حرص الشركة على دعم المبادرات الوطنية الهادفة إلى تطوير قطاع النقل المستدام في دولة قطر، مشيرا إلى أن هذه المشاركة تأتي انسجاما مع الرؤية الوطنية وتوجهات إستراتيجية وزارة المواصلات 2025– 2030، الرامية إلى بناء منظومة نقل عام متكاملة وآمنة ومرنة ومستدامة، وتعزيز التكامل بين شبكات السكك الحديدية ووسائل النقل المختلفة، بما يواكب تطلعات الدولة نحو مستقبل نقل أكثر كفاءة واستدامة.

وأضاف الصالح: تتطلع شركة الرّيل من خلال مشاركتها في المنتدى إلى تسليط الضوء على دور مترو الدوحة وترام لوسيل في دعم التنقل الذكي والموثوق والمستدام، إلى جانب إبراز الحلول والخدمات والفرص التي توفرها شبكاتها للمؤسسات، والأفراد، وسكان الدولة وزوارها.

«المناطق الحرة»: بنية تحتية تدعم الشركات العالمية

قال السيد سعود عبدالله السعدي مدير إدارة تطوير الأعمال بهيئة المناطق الحرة- قطر: توفر الهيئة بيئة أعمال وبنية تحتية تدعم الشركات العالمية والإقليمية في تطوير حلولها، واختبار تقنياتها، والتوسع من قطر إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. هذا التحول لا يقتصر على المركبات الكهربائية أو القيادة الذاتية؛ بل يمتد إلى سلاسل الإمداد، والموانئ، والمستودعات، ومراكز التوزيع، وكفاءة العمليات اللوجستية والصناعية».

وأضاف السعدي أن المناطق الحرة في قطر تمتلك مقومات عملية لدعم هذا التوجه، من مواقع إستراتيجية وربط مباشر بالموانئ والمطارات، إلى منظومة أعمال تساعد الشركات على النمو والتوسع بكفاءة، منوها إلى أن هدفنا هو استقطاب الشركات التي تطور حلولًا عملية تعزز كفاءة النقل والخدمات اللوجستية، وتدعم الاستدامة ومرونة سلاسل الإمداد.

وأشار إلى أن هيئة المناطق الحرة – قطر تؤكد التزامها بدعم القطاعات المستقبلية التي تعزز تنافسية الاقتصاد القطري وترسخ مكانة الدولة كمركز إقليمي للابتكار والخدمات اللوجستية المتقدمة، وتتطلع من خلال هذا المنتدى، إلى شراكات عملية مع المستثمرين، والشركات التقنية، ومشغلي الخدمات اللوجستية، والجهات المعنية بتطوير منظومة نقل أكثر ذكاءً واستدامة.

«موانئ قطر»: تعزيز الشراكات الإستراتيجية

قال السيد حمد علي الأنصاري مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة بشركة «موانئ قطر» إن رعاية المنتدى تأتي انطلاقاً من إيمان الشركة بأهمية دعم الابتكار، وتبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز الشراكات الإستراتيجية، بما يسهم في بناء منظومات نقل أكثر كفاءة واستدامة، ويحقق أهداف إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة ورؤية قطر الوطنية 2030.

وأضاف: «في موانئ قطر، نحرص على أن ينعكس هذا التوجه على عملياتنا ومشاريعنا على أرض الواقع، من خلال التوسع في استخدام المعدات التشغيلية الكهربائية، وتوظيف تقنيات الأتمتة والتنقل الصديق للبيئة، إلى جانب تطوير منظومتنا الرقمية، بما يعزز كفاءة العمليات ويرتقي بمستويات الأداء في موانئنا».

«أوبر»: تسخير التكنولوجيا للحد من الأثر البيئي

قال السيد أنطونيو الأسمر المدير العام لشركة أوبر في قطر: «نثمّن جهود وزارة المواصلات في دعم التحول نحو المركبات الهجينة والكهربائية، ونتطلع إلى مواصلة العمل معها ومع مختلف الشركاء المعنيين لتسريع هذا التحول ودعم منظومة نقل أكثر استدامة في قطر».

وأكد الأسمر أنه مع التحول المتزايد نحو السيارات الهجينة والكهربائية، نلتزم في أوبر بتسخير التكنولوجيا للحد من الأثر البيئي لقطاع النقل، كما تساهم خدمات التنقل المشترك في الحد من الاعتماد على المركبات الخاصة وتعظيم الاستفادة من الاستثمارات في البنية التحتية للنقل العام. ونعمل عن كثب مع الحكومات لتسخير تقنياتنا وشبكتنا بما يدعم أهداف التنقل الوطنية والحضرية.

جلسات نقاشية

يتضمن المنتدى أكثر من 50 كلمة رئيسية وجلسة نقاشية موزعة على 10 مسارات متخصصة في التنقل وقطاع الصناعة، بما يجعل منه برنامجًا متعدد التخصصات يستكشف التنقل ذاتيّ القيادة والنقل الكهربائيّ من منظور التكنولوجيا والسياسات والتنظيم والاستدامة والبنية التحتية والبحوث والتطبيق العمليّ.

وتوسّع نسخة هذا العام من المنتدى نطاق فعالياتها لتتضمن إلى جانب المؤتمر المتخصص، برنامجا موجها لعامة الجمهور يوفر منصات إضافية لرواد الأعمال والشركات الناشئة والطلاب والمتخصصين الشباب والمبتكرين الواعدين للتفاعل مع قطاع التنقل، وطرح أفكار تسهم في تطوير مستقبله.

وإلى جانب المؤتمر المتخصص، يتضمن المنتدى معرضا مصاحبا يضم أكثر من 20 مساحة عرض، تتيح للمشاركين والزوار الاطلاع على المركبات ذاتية القيادة وحلول التنقل الكهربائيّ وتقنيات البنية التحتية الذكية والابتكارات الناشئة.

تقنيات متقدمة للمراقبة وأنظمة لمساعدة السائق

«يوتونج» تعزز معايير السلامة في الحافلات المدرسية

● الدوحة - العرب

تواصل شركة يوتونج، إحدى الشركات العالمية الرائدة في تصنيع الحافلات، تعزيز التزامها بتوفير حلول نقل مدرسي آمنة وموثوقة، في إطار جهودها لدعم قطاع النقل المدرسي في دولة قطر، بالتزامن مع مشاركتها في فعالية العودة إلى المدارس التي أقيمت مؤخرًا في فيندوم مول بالتعاون مع شركة مواصلات ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.

وتولي يوتونج السلامة والأمان أولوية أساسية في تصميم وتطوير حافلاتها المدرسية، انطلاقًا من إدراكها للمسؤولية الكبيرة التي يمثلها نقل الطلاب يوميًا من وإلى مدارسهم.

وتعتمد حافلات يوتونج المدرسية على منظومة متكاملة من تقنيات السلامة، تشمل أنظمة متقدمة لمساعدة السائق، وتقنيات المراقبة والمتابعة، إلى جانب هياكل مصممة لتعزيز حماية الركاب وتوفير مستويات عالية من الأمان أثناء الرحلات.

كما تركز يوتونج على التفاصيل المرتبطة بسلامة الطلاب داخل الحافلة، بدءًا من الصعود والنزول، مرورًا بتصميم المقاعد وتنظيم المساحات الداخلية، ووصولًا إلى تحسين الرؤية ومراقبة البيئة المحيطة بالحافلة، بما يساعد على الحد من المخاطر وتعزيز سلامة الطلاب طوال الرحلة.

وتؤمن يوتونج بأن السلامة في النقل المدرسي لا تعتمد على الحافلة وحدها، وإنما على منظومة متكاملة تضم التكنولوجيا، والسائق، وإدارة التشغيل، والطلاب والمشرفين. ومن هذا المنطلق، تواصل الشركة تطوير حلولها بما يتماشى مع احتياجات قطاع النقل المدرسي ومتطلبات الأسواق التي تعمل بها.

وفي إطار مسؤوليتها المجتمعية وحرصها على دعم المبادرات المرتبطة بالتعليم والسلامة، شاركت يوتونج في فعالية العودة إلى المدارس التي استضافها فيندوم مول، بالتعاون مع مواصلات ووزارة التعليم والتعليم العالي، حيث تضمنت الفعالية أنشطة توعوية وترفيهية للطلاب والعائلات استعدادًا للعام الدراسي الجديد.

وتأتي هذه المشاركة في سياق التعاون المستمر بين مختلف الجهات المعنية بقطاع النقل والتعليم في قطر، وتعكس حرص يوتونج على المساهمة في نشر الوعي بأهمية السلامة المرورية والنقل المدرسي الآمن.

ومع تزايد الاهتمام عالميًا بتطوير وسائل نقل مدرسية أكثر أمانًا واستدامة، تواصل يوتونج الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا لتقديم حافلات تجمع بين السلامة والاعتمادية والكفاءة والاستدامة، بما يدعم مستقبلًا أكثر أمانًا.

تجسد التميز في تعزيز المرونة التشغيلية

مجموعة QNB تجدد شهادة الأيزو 22301 لإدارة استمرارية الأعمال

● الدوحة - العرب

جددت مجموعة QNB بنجاح شهادة الأيزو 22301 الخاصة بأنظمة إدارة استمرارية الأعمال، لتؤكد مجددًا التزامها الراسخ بتعزيز المرونة التشغيلية، وضمان استمرارية الخدمات، وترسيخ ريادتها في تطبيق أفضل الممارسات الدولية المتبعة في هذا المجال.

وبفضل المساهمات المتميزة لفريق إدارة استمرارية الأعمال ومنسقي خطط استمرارية الأعمال، يأتي هذا الإنجاز ليجسد مسيرة نجاح متواصلة على مدى 15 عامًا في تعزيز مرونة المجموعة واستمرارية أعمالها. وتؤكد هذه الخطوة بوضوح الالتزام المتواصل لمجموعة QNB بحماية العمليات الأساسية وتقديم خدمات متواصلة دون انقطاع عبر شبكتها الدولية، كما تعكس الرؤية الاستراتيجية للمجموعة وتركيزها الدؤوب على تحقيق التميز التشغيلي.

وتُعدُ شهادة الأيزو 22301 المعيار المعترف به دوليًا لإدارة استمرارية الأعمال، وتثبت قدرة QNB على الاستعداد للتعامل مع الحوادث التي قد تعرقل سير الأعمال، والاستجابة لها، والحفاظ على استمرارية الأعمال بكفاءة وفعالية. ويؤكد حصول QNB على هذه الشهادة نضج إطار المرونة المؤسسية في المجموعة، بما في ذلك إدارة الأزمات، والتعامل مع الكوارث، والجاهزية التشغيلية، واستراتيجيات التعافي من الكوارث المصممة لدعم العملاء والأطراف المعنية والخدمات المصرفية الحيوية في مختلف سيناريوهات الأعمال.

وعلى مر السنين، واصل QNB تعزيز جاهزيته ومرونته من خلال برامج الاختبار المستمرة، والتمارين القائمة على التعامل مع سيناريوهات مختلفة، وتعزيز المرونة التقنية، وتطوير قدرات التعافي من الكوارث في مواقع جغرافية متعددة، والتوافق مع المعايير التنظيمية والدولية المتطورة.

وتحرص مجموعة QNB على مراجعة الممارسات التي تضمن استمرارية أعمالها وتعززها بانتظام، وتستفيد من الدروس المستخلصة من عمليات الاختبار للتعامل مع المخاطر الناشئة والحفاظ على استقرار الخدمات وموثوقيتها للعملاء والأطراف المعنية في مختلف أنحاء العالم.

منصة عالمية متكاملة في الدوحة

«الاتصالات» تنظم «MWC26» بالتزامن مع مؤتمر المندوبين المفوضين

● الدوحة - العرب

تستضيف دولة قطر في شهر نوفمبر المقبل حدثين عالميين بارزين، حيث تنظم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالشراكة مع رابطة (GSMA)، النسخة الثانية من مؤتمر MWC26 الدوحة، بالتزامن مع استضافة هيئة تنظيم الاتصالات لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (PP-26).

ويعكس تزامن الحدثين الدور المتنامي لدولة قطر كوجهة عالمية تجمع بين التكنولوجيا والسياسات والابتكار، ويوفر مساحة غير مسبوقة لربط التوجهات الدولية في مجال السياسات الرقمية بالتطورات والتطبيقات العملية التي تقود مستقبل قطاع الاتصالات والتكنولوجيا.

وسيُعقد مؤتمر MWC26 الدوحة، الذي تنظمه رابطة (GSMA) بالشراكة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 8 إلى 10 نوفمبر 2026. فيما سيُعقد مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (PP-26) في المركز نفسه خلال الفترة من 9 إلى 27 نوفمبر 2026، وتستضيفه هيئة تنظيم الاتصالات.

ويجسّد انعقاد الحدثين بالتزامن نموذجاً جديداً يجمع التكنولوجيا والسياسات في منصة واحدة، ويربط بين التوجهات العالمية في مجال السياسات الرقمية والتطبيق العملي للتقنيات على مستوى القطاع. كما يوفر منصة عالمية لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين الحكومات والجهات التنظيمية والشركات والخبراء، بما يسهم في تسريع التحول الرقمي، ودعم تنفيذ الأجندة الرقمية 2030، وفتح آفاق جديدة للنمو والابتكار الرقمي.

ويتيح انعقاد الحدثين في موقع واحد لوفود مؤتمر PP-26 الانتقال من مناقشة السياسات والتوجهات العالمية إلى الاطلاع مباشرةً على أحدث التقنيات والحلول والتطبيقات التي تسهم في تشكيل مستقبل قطاع الاتصالات والتكنولوجيا من خلال مؤتمر MWC26 الدوحة.

وتتولى هيئة تنظيم الاتصالات قيادة الاستعدادات التنظيمية والتشغيلية لاستضافة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المشاركة لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (PP-26).

وفي هذا السياق، صرّح سعادة السيد محمد بن علي المناعي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قائلاً: «استضافة الحدثين تعكس الدور المتنامي لدولة قطر في رسم مستقبل الاتصال العالمي وصياغة سياسات الاتصالات. وتعزز استضافة الحدثين التزام دولة قطر بتحقيق أهداف الأجندة الرقمية 2030 ورؤية قطر الوطنية 2030، فيما نواصل العمل على بناء اقتصاد رقمي مزدهر ومجتمع رقمي مستدام».

ومن جانبه قال المهندس أحمد بن عبدالله المسلماني، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات والرئيس المُعيَّن لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات 2026: «إن استضافة مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-26)، وتزامنه مع مؤتمر MWC26 الدوحة، يعكسان الدور الريادي لدولة قطر في قيادة مستقبل الاتصال العالمي وصياغة أطره التنظيمية».

الغرفة تبحث التعاون الاقتصادي مع الإكوادور والهند.. خليفة بن جاسم:

زيادة التبادل التجاري والاستثماري وإقامة شراكات ومشروعات مشتركة

● الدوحة - العرب

استقبل سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، رئيس غرفة قطر، أمس، كلاً من سعادة السيد أليخاندرو دافالوس، نائب وزير الخارجية بجمهورية الإكوادور، وسعادة الدكتور وائل عواد، الأمين العام بالإنابة للغرفة التجارية العربية الهندية، وذلك في لقاءين منفصلين.

وبحث سعادة الشيخ خليفة بن جاسم مع سعادة السيد أليخاندرو دافالوس العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة قطر وجمهورية الإكوادور وسبل تطويرها، إلى جانب استكشاف فرص ومجالات التعاون بين القطاع الخاص القطري ونظيره الإكوادوري، وذلك بحضور سعادة السيد كارلوس زامبرانو، القائم بالأعمال في سفارة جمهورية الإكوادور لدى دولة قطر.

كما حضر اللقاء سعادة السيد راشد بن حمد العذبة النائب الثاني لرئيس الغرفة، والسيد محمد بن احمد العبيدلي عضو مجلس الإدارة والسيد علي بوشرباك المنصوري المدير العام المكلف.

وبحث الجانبان إمكانية عقد لقاء أعمال قطري–إكوادوري خلال الربع الأول من العام المقبل في الدوحة، يجمع أصحاب الأعمال والمستثمرين من البلدين لبحث أبرز القطاعات والفرص الاستثمارية المتاحة وتعزيز الشراكات بين مجتمعي الأعمال.

من جانبه، أشاد سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني بالعلاقات التي تجمع بين دولة قطر وجمهورية الإكوادور، مؤكداً حرص غرفة قطر على تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين ودعم التواصل المباشر بين أصحاب الأعمال والمستثمرين، بما يسهم في زيادة التبادل التجاري والاستثماري وإقامة شراكات ومشروعات مشتركة.

وفي لقاء آخر، بحث سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني مع سعادة الدكتور وائل عواد، الأمين العام بالإنابة للغرفة التجارية العربية الهندية، علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولة قطر وجمهورية الهند وسبل تعزيزها، إلى جانب استكشاف فرص التعاون والشراكة والاستثمار بين القطاع الخاص في البلدين.

وخلال الاجتماع، دعا الدكتور وائل عواد غرفة قطر وأصحاب الأعمال والمستثمرين القطريين إلى حضور المنتدى الاقتصادي الهندي، الذي سيعقد خلال الفترة من 18 إلى 19 ديسمبر 2026، مشيراً إلى أن المنتدى يوفر فرصة مهمة للتواصل بين أصحاب الأعمال والمستثمرين واستكشاف فرص التعاون والشراكة والاستثمار.

كما دعا المستثمرين القطريين إلى الاستثمار في الهند والاستفادة من الفرص المتاحة في عدد من القطاعات الواعدة، من بينها الزراعة والذكاء الاصطناعي والسياحة وغيرها.

○ لقطة جماعية للقاء مع نائب وزير خارجية الاكوادور

200 جناح محلي ودولي

انطلاق معرض المرأة العربية بمشاركة واسعة من رائدات الأعمال

● الدوحة - العرب

تحت رعاية منتدى سيدات الأعمال القطريات بغرفة قطر، وبمشاركة 200 جناح محلي ودولي، انطلقت، امس، فعاليات «معرض المرأة العربية» في نسخته الخامسة عشرة بمركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، حيث افتتحت المعرض السيدة العنود زايد المهندي، مدير إدارة شؤون المنتسبين بغرفة قطر.

ويستمر المعرض حتى يوم السبت الموافق 5 سبتمبر 2026، وتشارك فيه نحو 140 رائدة أعمال قطرية، إضافة إلى عدد من المشاركات من دول الخليج العربية والمغرب والأردن وتركيا ولبنان ومصر وباكستان والهند وفرنسا.

وقالت السيدة ابتهاج الأحمداني رئيسة منتدى سيدات الاعمال القطريات وعضو مجلس إدارة غرفة قطر في تصريحات صحفية، إن المعرض بات يشكل منصة مميزة لإبراز إبداعات ومشاريع رائدات الأعمال القطريات والعربيات، حيث شهد تطوراً كبيراً خلال النسخ السابقة من حيث التنظيم والمعروضات والجهات العارضة، مما يؤكد على الدور الهام الذي باتت تقوم به المرأة في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز روح الابتكار.

وأكدت الاحمداني حرص غرفة قطر على دعم مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وإتاحة الفرصة لها للمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيرة الى أن المعرض يعكس التزامنا بتعزيز دور المرأة القطرية والعربية في ريادة الأعمال وتوسيع شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية.

من جانبها، قالت السيدة تماضر المري مديرة شركة فوج ايفينت المنظمة للمعرض: «يسرنا إقامة النسخة الخامسة عشرة من معرض المرأة العربية، والتي تأتي هذا العام تحت عنوان «أثر»، في تعبير عن الأثر الذي تتركه المرأة من خلال إبداعها وعملها وحضورها. ويُعد المعرض منصة رائدة تجمع تحت سقف واحد نخبة من رائدات الأعمال والمبدعات القطريات والعربيات، بهدف تسليط الضوء على إنجازاتهن وتعزيز مساهمتهن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

● ابتهاج الاحمداني